

حال من الفاعل <sup>(١)</sup> ، أو المفعول ، أي : انطق به حقيقتاً .

[٧٨٩] وَمَا كُرِّرَ اسْتِفْهَامُهُ نَحْوُ آيَذَا \* أَيْنَا <sup>(٢)</sup> فَذُو اسْتِفْهَامِ الْكُلِّ أَوْلَا

[٧٩٠] سِوَى نَافِعٍ فِي النَّمْلِ وَالشَّامِ \* سِوَى النَّازِعَاتِ مَعَ ( إِذَا

/ هذا الموضع من أشكال الأبيات <sup>(٣)</sup> في هذه القصيدة ، فلا عليك من طول الكلام فيه .

اعلم أنّ مراد الناظم بما ذكره هنا أنّ خلاف القراء وقع في كل موضع تكرر فيه الاستفهام ، وفي كل من الاستفهامين همزتان ، كما مثل به المصنّف من قوله : « آيَذَا » « أَيْنَا » ، فلو وُجد التّكرّر دون وجود همزتين نحو ما في « الأعراف » من قوله : ﴿ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ <sup>(٥)</sup> فالاستفهام مكرّر دون وجود همزتين في الأوّل ، وكذا الثاني في قراءة نافع وحفص ، وبهمزتين في قراءة غيرهما ، كما مرّ بيانه ، أو وجد همزتان دون تكرر استفهام ، وهو كثيرٌ ، نحو : ﴿ أَيَنْ لَنَا لِأَجْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> ﴿ أَيَنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ﴿ أَيَّنَا لَمُعْرَمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ﴿ أَيَذَا مَا مِتُّ ﴾ <sup>(٢)</sup> ﴿ أَيَّنَا لَتَأْرِكُوا

(١) أي : من فاعل « قل » . ينظر : شرح شعلة : ٢٧٣ ، وشرح الجعبري : ١٣٨٢/٣ .

(٢) في الأصل : قدّم لفظه ( أئنا ) على لفظه ( أيذا ) ، والصواب ما أثبتّه ؛ لاستقامة الوزن . وموافقة ما جاء في معظم نسخ الشاطبية وشروحها . ينظر : حرز الأمازي ، ضبط : محمّد تميم الزّعي : ص ٦٢ ، وحرز الأمازي ، ضبط : أيمن سويد : ص ٧٩ .

(٣) في الأصل : أبيات ، والصواب ما أثبتّه .

(٤) الأعراف : ٨٠ .

(٥) الأعراف : ٨١ .

(١) الأعراف : ١١٣ ، والشّعراء : ٤١ .

(٢) يوسف : ٩٠ .

ءَالِهَتِنَا ﴿٣﴾ ﴿أَنْتَكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾ ﴿٤﴾ ﴿أَيْنُ ذُكِّرْتُمْ﴾ ﴿٥﴾ فليس من هذا الباب في شيء ؛ لفقد أحد الشرطين <sup>(٦)</sup> ، وبعض ما تقدم منه يُقرأ بالاستفهام ، والخبر : « أَيْنَ لَنَا لِأَجْرًا » إلى قوله : « أَيْنَا لَمُعْرَمُونَ » . والباقي بالاستفهام فقط ، ثُمَّ هذان الاستفهامان <sup>(٧)</sup> قد يكونان متعاقبين في آية واحدة ، أو كلاهما واحد ، وإن كانا آيتين ، والكل في آية واحدة نحو ما في هذه السورة ، إلا موضعين فأيضًا <sup>(٨)</sup> في اثنتين :

أحدهما : ما في « النَّازِعَات » نحو : ﴿أَيْنَا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ ﴿١﴾ ﴿أَيُّهَا كُنَّا عِظَامًا نَخْرَةً﴾ ﴿٢﴾ وهو عكس ما لفظ به الناظم ، فإنه قدّم لفظ « إذا » على لفظ « أينا » ؛ لأنه هو الغالب في القرآن .

(١) الواقعة : ٦٦ ، في قراءة أبي بكر فقط ، وقراءة الباقيين بواحدة . التيسير : ٤٧٩ .

(٢) مريم : ٦٦ .

(٣) الصافات : ٣٦ .

(٤) الصافات : ٥٢ .

(٥) يس : ١٩ .

(٦) أوجز أبو شامة الشرطين في قوله : « وضابطه أن يتكرر الاستفهام ، وفي كل واحدٍ همزتان » . إبراز المعاني : ٢٨٤/٣ .

والمواضع التي ذكرها المصنّف إمّا أن يوجد بها التكرار وليس في كل واحدٍ همزتان ، وإمّا أن توجد الهمزتان ولا تكرار .

(٧) في الأصل : الاستفهام ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته .

(٨) أي في آيتين متجاورتين .

(١) النَّازِعَات : ١٠ .

(٢) النَّازِعَات : ١١ .

والثاني : ما في العنكبوت <sup>(١)</sup> ، وهو بلفظٍ واحدٍ ، كقوله : « أَيْنُّكُمْ . أَيْنُّكُمْ » ومن هذين الموضعين علم أن المصنّف لم يرد بقوله : « إِذَا . إِذَا » إلاّ تشبيهه تعاقب الاستفهامين الموجود في كلّ منه همزتان لا خصوصيّة المثال ، ثمّ المواضع المختلف فيها القراء أحد عشر موضعًا :

الأوّل : ما في هذه السّورة .

الثّاني والثّالث : في « سُبْحَانَ » كلاهما بلفظٍ واحدٍ : ﴿ أَيُّدَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَيُّدَا لَمَبْعُوثُونَ خَلَقًا جَدِيدًا \* قُلْ كُونُوا حِجَارَةً ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ أَيُّدَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَيُّدَا لَمَبْعُوثُونَ خَلَقًا جَدِيدًا \* أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

الرّابع : في المؤمنين : ﴿ قَالُوا أَيُّدَا مِنَّنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَيُّدَا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

الخامس : في التّمل : ﴿ أَيُّدَا كُنَّا تُرَابًا [ وَءَابَاؤُنَا ] ﴾ <sup>(١)</sup> أَيُّدَا لَمُخْرَجُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

السّادس : في العنكبوت : ﴿ أَيُّدَا كُنَّا تُرَابًا [ وَءَابَاؤُنَا ] ﴾ <sup>(١)</sup> أَيُّدَا لَمُخْرَجُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

(١) قوله تعالى : ﴿ أَيُّدَا كُنَّا تُرَابًا [ وَءَابَاؤُنَا ] ﴾ <sup>(١)</sup> أَيُّدَا لَمُخْرَجُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

السّبيّل وَتَاتُونَ فِي نَادِيكُمْ الْمُنْكَرَ ﴾ [ العنكبوت : ٢٨ ، ٢٩ ] . ( أَيُّدَا كُنَّا تُرَابًا [ وَءَابَاؤُنَا ] ﴾ <sup>(١)</sup> أَيُّدَا لَمُخْرَجُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

عمرو وشعبة ، والثانية بإجماع السّبعة . ينظر : التّيسير : ٤٠٦ .

(٢) الإسراء : ٤٩ ، ٥٠ .

(٣) الإسراء : ٩٨ ، ٩٩ .

(٤) المؤمنون : ٨٢ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٢) التّمل : ٦٧ .

الْعَالَمِينَ \* أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرَّجَالَ ﴿١﴾ .

السَّابِع : في : « ألم ، السَّجدة » ﴿أَيْذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (٢) .

الثَّامِن : في الواقعة : ﴿أَيْذَا [ مِتْنَا وَ ] كُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ (٤) .

التَّاسِع : في أَوَّل الصَّافَّات : ﴿أَيْذَا [ مِتْنَا وَ ] كُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ (٦) .

العَاشِر : في الصَّافَّات أَيضًا : ﴿أَيْذَا [ مِتْنَا وَ ] كُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ (١) .

الحَادِي عَشْر : في النَّازِعَات : ﴿أَيْذَا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ (٢) ، ﴿أَيْذَا كُنَّا عِظَامًا نَخْرَةً﴾ (٣) .

(١) العنكبوت : ٢٨ - ٢٩ .

(٢) السَّجدة : ١٠ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل .

(٤) الواقعة : ٤٧ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل .

(٦) الصَّافَّات : ١٦ .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل .

(١) الصَّافَّات : ٥٣ .

(٢) النَّازِعَات : ١٠ .

(٣) النَّازِعَات : ١١ .

وقد / أُورِدَ على المصنّف ما في الصّافّات ، فإنّه توالى في ثلاثة استفهامات : ﴿ يَقُولُ أَيْنَكَ لِمَنِ الْمُصَدِّقِينَ \* أَيُّدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَيُّنَا لَمَدِينُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، ووجه الإيراد أنّه : هل يأخذ الوسط مع الذي قبله أم مع الذي بعده ؟ وأجيب<sup>(٢)</sup> : بأنّه يؤخذ مع ما بعده ؛ لأنّهما اللَّفْظَانِ اللَّذَانِ لَفِظَ بِهِمَا المصنّف ، فلا يعدل عنهما إلّا إذا لم يجدهما ، كالذي في العنكبوت ، على أنّ « أَيُّنَا » قد تقدّم حكمه في باب الهمزتين من كلمة ، ولم يذكر هناك شيئاً من الاستفهامين<sup>(٣)</sup> ، وأنّ الجميع لا خلاف عن هشام في مدّه ، وقد جمع أبو شامة<sup>(٤)</sup> الأحد عشر موضعاً في بيتين<sup>(٥)</sup> هما :

بِوَأَقَعَةٍ قَدْ أَفْلَحَ النَّازِعَاتُ \* دة عنكبوت الرعد والتّمّل<sup>(٦)</sup>

وسبحان فيها موضعان وفوق \* د ايضاً فإحدى عشرة الكلّ

ونظمها أيضاً في بحر البسيط :

رَعْدٌ قَدْ أَفْلَحَ نَمَلٌ عَنكَبُوتٌ \* دة وواقعة والنّازعات ولا

وموضعان يسبحان ومثلهما \* فويق صادٍ فإحدى عشرة

ثمّ الخلاف في هذه المواضع راجع إلى الاستفهام والإخبار . كما سيأتي تفصيل ذلك كلّهُ . فذكر المصنّف في البيت الأوّل أنّ القراء كلّهم يقرءون الأوّل من الاستفهامين في المواضع

(١) الصّافّات : ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) وأجاب عنه أبو شامة في إبراز المعاني : ٢٨٤/٣ .

(٣) ينظر : العقد النّضيد ( ط ) : ٧٦٤/٢ .

(٤) إبراز المعاني : ٢٨٣/٣ .

(٥) من [ الطويل ] .

(٦) في إبراز المعاني : ٢٨٣/٣ .

الأحد عشر بلفظ الاستفهام ؛ أي : الهمزتين إلا نافعاً في « النمل » فإنه يقرؤه بالإخبار ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِذَا كُنَّا تُرَابًا [ وَءَابَاؤُنَا ] <sup>(١)</sup> أَيْنًا لَمْ نُخْرَجُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> قرأه نافع : « إِذَا كُنَّا » بالخبر ، والباقون : « إِذَا » بالاستفهام <sup>(٣)</sup> ، وأشار المصنّف بالكلِّ إلى ( كلِّ القراء ) ، ولذلك استثنى منهم نافعاً .

**وقوله : ( أَوْلَا )** منصوب على الظرف ، أي : في أوّل الاستفهامين ، ويدلّ على ذلك أنّه قال بعد ذلك : ( وَهُوَ فِي الثَّانِي ) أي : والإخبار في اللفظ الثاني .

قال أبو شامة <sup>(٤)</sup> : « ولو كان قال : ( الأولا ) بالألف واللام ، ونصبه على أنّه مفعول بالاستفهام ، ولأنّه مصدرٌ لكان جائزاً ، ويكون قوله : « استفهموه » : جعلوه بلفظ الاستفهام ، ويجوز أن يريد بالكلِّ : ( كلِّ المواضع المختلف فيها الأحد عشر ) ، لا كلِّ القراء ، كأنّه قال : فكلِّ المواضع ذو استفهام ، لكن الوجه الأوّل أولى ؛ لقوله : ( سِوَى نَافِعٍ ) . فنافع مستثنى من ( كلِّ ) من غير تأويلٍ بخلاف ما إذا جعلت ( الكلُّ ) عبارةً عن المواضع ، فإنّه يحتاج فيه إلى تقدير شيءٍ محذوفٍ يستثنى منه « نافع » ، والتقدير : فكلِّ المواضع ذو استفهام للقراء سوى نافع في النمل ، فإنّه أخبر فيها ، ووافق القراء على الاستفهام فيما عداها ، ثمّ بيّن قراءة ابن عامر ، فقال : « والشام مخبر » أي : يقرأ الأوّل من الاستفهامين بالخبر إلا في ثلاثة مواضع ، فإنّه يستفهم فيها كالجماعة : الأوّل النمل ،

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل .

(٢) النمل : ٦٧ .

(٣) ينظر : السبعة : ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، والتذكرة : ٤٧٦/٢ . ٤٧٨ ، والتيسير : ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، والتلخيص : ٢٩٩ .

(٤) إبراز المعاني : ٢٨٥/٣ .

والثاني والثالث ما في النَّازِعَاتِ / وما في الواقعة <sup>(١)</sup> .

أمَّا ما في النَّمْلِ ، فلأنَّ النَّاطِمَ لم يستثنِ من القَرَاءِ إِلَّا نافعًا ، فدخل ابن عامر معهم في الاستفهام لمفهوم الاستثناء ، وأمَّا ما في النَّازِعَاتِ والواقعة فظاهر . قال أبو شامة <sup>(٢)</sup> : « فلزم من ذلك أنَّ الأوَّل في النَّازِعَاتِ والواقعة لم يقرأه أحدٌ بالإخبار ، والذي في النَّمْلِ الإخبار فيه لنافع وحده ، وما عدا ذلك الإخبار فيه لابن عامر وحده إِلَّا الَّذِي في العنكبوت ، فإنَّه وافقه على الإخبار في الأوَّل جماعة كما يأتي في البيت الآتي ، فهذا معنى قوله : « والشَّامِ مخبر » يعني : في غير النَّمْلِ ، وكذا وكذا <sup>(٣)</sup> ، وكان أصحاب النَّاطِمِ قد استشكلوا استخراج ذلك ؛ لأنَّهم قدَّروا قوله : « فذُو اسْتِفْهَامِ الكُلِّ » إِلَّا في النَّمْلِ سوى نافع ، وبذلك فسَّره الشَّيْخُ <sup>(٤)</sup> ، ونظم هذا المعنى في بيتين سيأتي ذكرهما .

قال <sup>(٥)</sup> : « وإذا كان المعنى كذلك لزم أن يكون قد بيَّن الخلاف في موضع واحد ، وليس هو في السُّورَةِ الَّتِي النَّظْمُ فيها ، ثُمَّ رام بيانه في جملة المواضع ، وعكس ذلك أولى ، فغيَّر النَّاطِمُ هذا البيت بما دلَّ على أنَّ مُرادَه : « فذُو اسْتِفْهَامِ الكُلِّ » : في جميع المواضع ، فقال <sup>(١)</sup> :

سوى الشَّامِ غير النَّازِعَاتِ ❁ له نافع في النَّمْلِ أخبر

أي : قرأ نافع وحده بالإخبار في « النَّمْلِ » ودلَّ على أنَّه منفردٌ بذلك ؛ أنَّه لم يُعَدِّ

(١) فقد خالف ابن عامر أصله في هذه المواضع . ينظر : الدرَّة الفريدة : ٨٨٣/٢ .

(٢) إبراز المعاني : ٢٨٥/٣ . ٢٨٦ .

(٣) والنَّازِعَاتِ والواقعة .

(٤) السَّخَاوِي في فتح الوصيد : ١٠٢٣/٣ .

(٥) أبو شامة ، إبراز المعاني : ٢٨٦/٣ .

(١) السَّخَاوِي في فتح الوصيد : ١٠٣٣/٢ .

ذكر ابن عامر معه ، وذلك لازماً كما بيّناه <sup>(١)</sup> في قوله : « رَمَى صُحْبَةً » <sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك . قال الشيخ . يعني السّخاوي <sup>(٣)</sup> . : « ومعنى البيتين يعود إلى شيء واحد ، والأوّل أحسن ، وعليه أُعوّل » . قال <sup>(٤)</sup> : « قلت : تنكير لفظ « واقعة » وإسكانها وذلك وإن كان جائزاً للضرورة ، فاجتنابه مهما أمكن أولى ، وقوله : « له زيادة » لا حاجة إليها ، قال السّخاوي <sup>(٥)</sup> : « ولو قال الناظم :

.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....

.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....

لارتفع الإشكال ، وظهر المراد ، والخاء في ( خصوص ) رمز « .



**قوله :** ( وَمَا كُرِّرَ ) مبتدأ ، وهي شرطية أو موصولة ، والفاء على الأوّل واجبة ؛ لأنّها جواب الشرط <sup>(١)</sup> ، وعلى الثاني جائزة ؛ لأنّها مزيدة في الخبر ، لشبه « ما » الموصولة بالشرطية .

(١) في إبراز المعاني : ١٠٤/٢ .

(٢) متن الشّاطبية ، من البيت رقم : ( ٣٠٩ ) « من باب الفتح والإمالة وبين اللّفظين » .

(٣) فتح الوصيد : ١٠٣٣/٣ .

(٤) أبو شامة في إبراز المعاني : ٢٨٦/٣ .

(٥) فتح الوصيد : ١٠٣٣/٣ .

(١) وهو من المواضع التي يجب اقتترانه بالفاء ؛ لأنّه جملة اسمية .

ينظر : شرح التّسهيل : ٧٦/٤ ، والإرشاد إلى علم الإعراب : ٤٦١ - ٤٦٢ ، والمحزّر في النّحو : ٥/٤ ،

وأوضح المسالك : ١٩٢/٤ - ١٩٣ .



**قوله :** ( نَحْوُ ) يجوز رفعه على تقدير : هو نحو ، وتكون الجملة معترضة <sup>(١)</sup> بين المبتدأ وخبره ، ونصبه على الظرفية ، و ( أَيْدَا ) في محلّ خفضٍ بالإضافة ، وقد لفظ النَّاطِم . رحمه الله . بـ « إذا » ممدودًا ، و بـ « أَيْدَا » مقصورًا ؛ لأجل الوزن ، وقد قرئ بذلك إلاَّ أنَّ أحدًا لم يخصَّ الأوَّل بالمدِّ دون الثاني ، بل منهم من مدَّهما ، ومنهم من قصرهما في جميع هذه المواضع <sup>(٢)</sup> .

**قوله :** ( فَذُو اسْتِفْهَامٍ ) قد تقدّم أنَّ الفاء إمَّا جواب الشرط أو مزيدة في الخبر ، فمحلُّ الجملة حزمٌ على الأوَّل ، ورفعٌ على الثاني ، والله أعلم .

و ( ذُو اسْتِفْهَامٍ ) خبر مقدّم ، و ( الْكُلُّ ) مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر الأوَّل ، والعائد مقدرٌ : فالكلُّ ذو استفهام فيه أوَّلًا ، وقد تقدّم أنَّه يجوز أن يكون « الكلُّ » / عبارة عن القراء ، وأن يكون عبارة عن « المواضع » المختلف فيها ، فيكون التقدير : وما كُرِّر استفهامه ، فكلمة ذو استفهام في الأوَّل ، وتقدّم أنَّ « أوَّلًا » منصوب على الظرف ، وأَنَّهُ لو عرّفه ونصبه على المصدر لكان جائزًا .

**قوله :** ( سِوَى نَافِعٍ ) هذا استثناء من « كلِّ » إن كان عبارة عن القراء ، ومن محذوفٍ ، أي : للقراء سوى نافع إن كان « كلُّ » عبارة عن المواضع ، وقد تقدّم تحقيق هذين الوجهين ، وما هو الأولى منهما ، و ( سِوَى ) ظرف لا يتصرّف على المشهور <sup>(١)</sup>

(١) للبيان . ينظر : اللآلئ الفريدة : ٦٣/٣ ، وشرح الجعبري : ١٣٨٥/٣ .

(٢) قال مكّي : « واحتلّفوا في الجمع بين الهمزتين إذا استفهما ، فكان الحرمان وأبو عمرو إذا استفهما خفّفوا الأولى وسهّلوا الثانية ، فجعلوها بين الهمزة والياء ، غير أنَّ قالون وأبا عمرو يدخلان بين الهمزتين ألفًا فيمدّان ، وقرأ الباقون بالتحقيق للهمزتين في ذلك كلّ . الكشف : ٢٠/٢ . ٢١ ، والتبصرة : ٢٤٥ .

(١) هذه إحدى مسائل الخلاف ، فالكوفيون يرون أنّها تكون اسمًا وتكون ظرفًا ، وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون إلاّ ظرفًا . تنظر هذه المسألة وأدلة كلّ فريق في : الإنصاف : ٢٥٢ ، والتبيين : ٤١٩ ، وشرح التسهيل : ٣١٥/٢ ، والبسيط : ٨٨٣/٢ ، واثتلاف النُّصرة : ٤٠ .

يستثنى بها ، و ( فِي النَّمْلِ ) متعلقٌ بمحذوفٍ من حيثُ المعنى ، إذ التَّقدير : فالقراء كلُّهم استفهموا إلا نافعًا ، فإنه لم يستفهم في التَّمَل ، وقال أبو عبد الله <sup>(١)</sup> : « وفي النَّمَل صفة الأول » انتهى . وهذا غير ظاهرٍ ؛ لأنه يصير التَّقدير : فالكلُّ ذو استفهامٍ أولًا في التَّمَل سوى نافع ، وليس ذلك بظاهرٍ .

**قوله : ( وَالشَّامِ )** مبتدأ ، وميمه مكسورة ، والأصل : والشَّامِي ، بياء مشددة ، ثمَّ حَقَّفها فصار منقوصًا ، ثمَّ اجتزأ عن « الياء » بالكسرة ، ويجوز أن يُقرأ « والشَّامُ » برفع الميم على أن يكون المراد بالشَّام : نفس الإقليم ، وذلك على حذف مضاف ، أي : وصاحب الشَّام ، أو قارئ الشَّام ، و ( مُخْبِرٌ ) خبر المبتدأ .

**قوله : ( سِوَى النَّازِعَاتِ )** مستثنى من محذوفٍ ؛ أي : مخبرٍ في المواضع كلها سوى النَّازِعَات .

**قوله : ( مَعَ إِذَا )** نصب على الحال من « النَّازِعَات » ؛ أي : مصاحبة لها .

**قوله : ( وَلَا )** بكسر الواو والمدِّ ، وإثما قصره ، كما قصر : « أَجْزَمُ الْعَلَا » ، وقد تقدَّم <sup>(٢)</sup> ، ومعناه : المتابعة ، وهو منصوبٌ على الحال من : إذا وقعت ، أي : في حال كونها ذات ولاء ؛ أي : ذات متابعةٍ للنَّازِعَات في الخبر ، ويجوز أن ينتصب مفعولاً من أجله <sup>(١)</sup> ، تقديره : والشَّام مخبر متابعةٍ لغيره ، ويجوز أن يكون حالاً من الضَّمير في « مخبرٍ » على حذف مضاف ؛ أي : حال كونه ذا ولاء <sup>(٢)</sup> .

(١) اللآلي الفريدة : ٦٣/٣ .

(٢) ينظر : هامش ٢ ، صفحة ٢٤٩ .

(١) هذا إعراب أبي شامة في إبراز المعاني : ٢٨٥/٣ . ٢٨٦ .

(٢) وأعرابه شعلة منصوبًا على التَّمييز ؛ أي : الشَّام مُخْبِرٌ متابعٌ . ينظر : شرح شعلة : ٢٧٤ .

## [٧٩١] وَدُونَ عِنَادٍ عَمَّ فِي الْعَنْكَبُوتِ ❁ جِبْرًا وَهُوَ فِي الثَّانِي أَتَى رَاشِدًا

أخبر عَمَّنْ رمز له بالدَّال من ( دُونَ ) وهو ابن كثير ، وبالعين من ( عِنَادٍ ) وهو حفص ، وبكلمة ( عَمَّ ) وهما نافع وابن عامر أَنَّهُمْ قرءوا الأوَّل من الاستفهامين بالخبر في « العنكبوت » ، وهو قوله : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، وكان قد تقدّم أَنَّ ابن عامر يقرأ الأوَّل بالخبر إلا في ثلاث سور : التَّمَل ، والواقعة ، والتَّازعات ، فذكر هنا أَنَّ ابن كثير وحفصًا ونافعًا وافقوه على ذلك في هذه السُّورة ، وإِنَّمَا ذُكِرَ معهم ابن عامر ؛ لئلا يُتَوَهَّم أَنَّهُ يخالفهم كما تقدّم<sup>(٢)</sup> ذلك في قوله<sup>(٣)</sup> : « رَمَى صُحْبَةً أَعْمَى » .

ثُمَّ أَخْبَرَ عَمَّنْ رمز له بالألف من ( أَتَى ) ، وبالرَّاء من ( رَاشِدًا ) وهما نافع والكسائي أَنَّهُمَا قرآ الاستفهام الثَّانِي بالإخبار في جميع المواضع الأحد عشر المذكورة ، إلا ما يأتي استثناءؤه ، والضَّمير من قوله : « وهو » عائدٌ على الإخبار المدلول عليه بـ « مُخْبِرًا » لما فرغ من ذكر / الخلاف في الاستفهام الأوَّل شرع في ذكره في الاستفهام الثَّانِي ، وفُهِمَ أَنَّ غير نافع والكسائي يقرآن الثَّانِي بالاستفهام<sup>(١)</sup> .



**قوله : ( وَدُونَ عِنَادٍ )** يجوز أن يكون ظرفًا لـ « عَمَّ » ، وأن يكون حالاً من فاعله ، و ( عَمَّ ) فعل ماض فاعله يعود إمَّا على الإخبار ، أي : وعمَّ الإخبار في العنكبوت كائناً دون عِنَادٍ ، وإمَّا على الاستفهام الأوَّل ، و ( مُخْبِرًا ) حال من فاعل « عَمَّ » على هذا الوجه ؛ أي : عمَّ الاستفهام في العنكبوت حال كونه مخبرًا ، وإِنَّمَا جعله مخبرًا ؛ لِأَنَّ الإخبار

(١) العنكبوت : ٢٨ . ٢٩ .

(٢) في العقد النَّضيد ، تح : أحمد حريصي : ٩١ .

(٣) متن الشَّاطِئِيَّة ، من البيت رقم : ( ٣٠٩ ) « باب : الفتح والإمالة وبين اللَّفْظَيْن » .

(١) السَّبْعَة : ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، وتبصرة مكِّي : ٢٤٥ ، والتَّيسير : ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، والوجيز : ٢١٨ .

فيه ، كما جعل ما فيه الخطاب مخاطبًا ، نحو : « **وخطب عمًا يعملون** » <sup>(١)</sup> . كما تقدّم بيانه <sup>(٢)</sup> ، وعلى الوجه الأوّل يكون ( **مُخْبِرًا** ) حالاً من فاعل فعل مقدرّ ؛ أي : اقرأ بذلك مخبرًا .

**قوله** : ( **وَهُوَ** ) مبتدأ ، والضمير عائد على الإخبار المدلول عليه باسم الفاعل <sup>(٣)</sup> ؛ لأنّ الفرع يدلّ على أصله ، ومثله <sup>(٤)</sup> :

**إذا نُهِيَ السَّفِيهَ جَرَى إِلَيْهِ ❁ وَخَالَفَ وَالسَّفِيهَ إِلَى خِلَافٍ**

الضمير من « إليه » عائدٌ على « السّفِيهَ » المدلول عليه بالسّفِيهَ ، وهذا كما يدلّ بالفعل على مصدره في قوله : ﴿ **اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى** ﴾ <sup>(١)</sup> .

و ( **أَتَى** ) جملة فعليّة في موضع خبر المبتدأ ، و ( **فِي الثَّانِي** ) متعلّق بما بعده ، ويجوز

(١) متن الشّاطبيّة ، من البيت رقم : ( ٧٦٩ ) « من فرش سورة هود » .

(٢) ينظر : ص ٥٠٢ .

(٣) مُخْبِرًا . فاسم الفاعل دالٌّ على المصدر : الإخبار .

(٤) من [ الوافر ] لأبي قيس الأسلت الأنصاري ، في إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج : ٩٠٢/٣ ، وليس في ديوانه .

وبلا نسبة في معاني الفراء : ١٠٤/١ ، والمختسب : ١٧٠/١ ، وأمالي المرتضى : ٢١٠/١ ، والإنصاف : ١١٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٢٤٤/١ ، برواية : إذا رُجِرَ السّفِيهَ .

وهو من شواهد المصنّف في الدّرّ المصون : ٣٥١/٣ ، ٥١١ ، ١٣٠/٤ ، ٤٢٧/٦ ، ٥٤/٩ ، ٤٤٤/١٠ .  
ويُروى : رُجِرَ مكان ( نُهي ) .

والشّاهد فيه : عودة الضمير على « السّفِيهَ » المدلول عليه بالسّفِيهَ ؛ أي : جرى إليه السّفِيهَ .

(١) المائة : ٨ .

« هو » في الآية : ضمير المصدر المفهوم من الفعل أي : العدل .

أن يكون ( **فِي الثَّانِي** ) خبر المبتدأ ، ويكون ( **أَتَى رَاشِدًا** ) جملة مستأنفة للثناء <sup>(١)</sup> ، وليس بذلك .

**قوله :** ( **رَاشِدًا** ) يجوز أن يكون مفعولاً به ؛ أي : أتى الإخبار قارئاً راشداً <sup>(٢)</sup> ، وأن يكون حالاً من فاعل « أتى » ، أي : أتى الإخبار حال كونه راشداً في نفسه ؛ أي : هو ذو رشدٍ ، كلابنٍ <sup>(٣)</sup> .

**قوله :** ( **وَلَاءٌ** ) بفتح الواو ، والمدّ هو : النَّصْر ، وإمّا قصره ، كما قصر « ولأء » في البيت قبله ، وانتصابه على التَّمْيِيز من « راشداً ولأؤه » ، فهو منقولٌ من الفاعليّة ، ويجوز أن يكون حالاً على حذف مضاف ؛ أي : ذو ولأءٍ ، وحينئذٍ فهو إمّا من فاعل « أتى » ، وإمّا من الضَّمير في ( **رَاشِدًا** ) ، فعلى الثاني يكون حالاً متداخلةً ، وعلى الأوّل تكون حالاً متعدّدة <sup>(٤)</sup> .

[٧٩٢] سَوَى الْعَنْكَبُوتِ وَهُوَ فِي النَّمْلِ ❁ وَزَادَاهُ نُونًا إِنَّنَا عَنْهُمَا اعْتَلَى

(١) هذا إعراب أبي عبد الله الفاسي ؛ ولذلك علّق المصنّف بقوله : « وليس بذلك » .

ينظر : اللآلئ الفريدة : ٦٣/٣ .

(٢) وعلى هذا التّقدير يكون إعراب كلمة « راشداً » صفة للمفعول به « قارئاً » ، وليس مفعولاً به .

(٣) قال صاحب الدرّة الفريدة : « وكذا ( راشداً ) على الحال من الضَّمير في ( أتى ) .

والرّاشد : السّالك طريق الرّشد » . الدرّة الفريدة : ٨٨٩/٢ .

(٤) كقول الشّاعر :

لَيْنٌ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا ❁ إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبٌ

فقوله : ( **هَيْمَانَ** و**صَادِيًا** ) كلاهما بمعنى عطشان ، وهما حالان من ياء المتكلم ، أو الثّاني حال من ضمير ( **هَيْمَانَ** ) فهو من الحال المتداخلة ، والمتداخلة على الأوّل .

ينظر : حاشية الصّبّان : ١٧٧/٢ .

هذا استثناء من مقدر تقديره : والإخبار في الاستفهام الثاني للكسائي ، ونافع في جميع المواضع الأحد عشر المذكورة سوى ما في العنكبوت ، فإنه بالاستفهام للجميع ، فلم يقرأ أحد<sup>(١)</sup> ثاني « العنكبوت » بالإخبار ، ثم أخبر أن الإخبار في ثاني « النمل » لمن رمز له بالكاف والراء من ( كُنْ رِضَى ) وهما : ابن عامر والكسائي ، فإثما زادا نونا فقرأ ذلك : ﴿ إِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وفهم أن غيرهما يقرؤه بنون واحدة والاستفهام<sup>(٣)</sup> .

**قوله :** ( وَهُوَ ) مبتدأ ضمير يعود على الإخبار لما تقدم ، و ( فِي النَّمْلِ ) خبره ، و ( كُنْ رِضَى ) مستأنف ؛ أي : كن راضياً عنه ، أو به لصحته ، ويجوز أن يكون ( كُنْ رِضَى ) الخبر على حذف العائد ؛ أي : والإخبار في النمل كن ذا رضى به ، أو عنه .

**قوله :** ( إِنَّا عَنْهُمَا ) جملة اسمية كالجواب لسؤال / مقدر ، كأنه قيل : فكيف يقرآن ؟ فقال : ( إِنَّا عَنْهُمَا ) ، فعنهما خبر ، ويجوز أن يكون الخبر الجملة من « اعطلى » ، وأن يكون « إِنَّا » خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : قراءتهما بهذا اللفظ ، وأن يكون مفعولاً بقول مضمرة<sup>(١)</sup> ؛ أي : فقالا إِنَّا ، أو بفعل غير قول ؛ أي : فقرا : « إِنَّا » والجملة من قوله « اعطلى » مستأنفة .

[٧٩٣] وَعَمَّ رِضَى فِي النَّازِعَاتِ وَهُمْ \* أَصُولِهِمْ وَامْدُدْ لَوْا حَافِظِ بَلَا

أخبر عمّن رمز له بكلمة ( عَمَّ ) وهما نافع وابن عامر ، وبالراء من ( رِضَى ) وهو الكسائي ، أنّهما قرآ الثاني بالإخبار في « النَّازِعَاتِ » ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِذَا كُنَّا

(١) ينظر : تبصرة مكّي : ٣٠٠ ، والتيسير : ٤٠٦ ، والمستنير : ٣٥٦ ، والإقناع : ٣٦٠ .

(٢) النمل : ٦٧ .

(٣) التيسير : ٣٩٧ ، والوجيز : ٢٨٠ ، والإقناع : ٣٥٧ .

(١) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٦٣/٣ ، وشرح الجعبري : ١٣٨٧/٣ .

عِظَامًا ﴿١﴾ وفُهِمَ أَنَّ غَيْرَهُم يقرؤهُ بالاستفهام <sup>(٢)</sup> ، فهذا ما يتعلّق بالخلاف المشار إليه ، ومعرفة جميعه مما تقدّم تحصل بأحد طريقتين : إمّا بالنسبة إلى القرّاء ، وإمّا بالنسبة إلى المواضع .

أمّا بالنسبة إلى القرّاء ، فاعلم أنّ نافعاً قرأ الأوّل بالاستفهام ، والثاني بالإخبار ، لكنّه خالف أصله في « النمل والعنكبوت » ، فقرأ الأوّل بالخبر ، والثاني بالاستفهام ، وأنّ ابن عامر قرأ بعكس قراءة نافع ، فأخبر في الأوّل ، واستفهم في الثاني ، لكنّه خالف أصله في ثلاث سور : النمل ، والواقعة ، والنّازعات ، فاستفهم في الأوّل ، وأخبر في الثاني : في النمل والنّازعات ، واستفهم فيهما في الواقعة ، وأنّ ابن كثير وحفصاً استفهما في الأوّل ، والثاني خالفاً أصلهما ، فأخبرا في الأوّل من « العنكبوت » ، وأنّ الكسائي استفهم في الأوّل ، وأخبر في الثاني خالف أصله ، فاستفهم في الثاني من « العنكبوت » ، وأنّ الباقرين وهم : أبو عمرو وحمزة وأبو بكر استفهما في جميع المواضع من غير مخالفة لأصولهم . وأمّا بالنسبة إلى المواضع ، فاعلم أنّ المواضع الأحد عشر منها أربعة لكلّ منها حكمٌ مستقلٌّ على حدته ، ومنها سبعة لها حكمٌ واحدٌ .

الأوّل من المواضع الأربع : سورة « النمل » <sup>(١)</sup> وحكمها أنّ نافعاً يخبر في الأوّل ، ويستفهم في الثاني ، وأنّ ابن عامر والكسائي يستفهما في الأوّل ، ويخبران في الثاني ، وأنّ الباقرين يستفهمون فيهما .

(١) النّازعات : ١١ .

(٢) التيسير : ٥١٠ ، والوجيز : ٣٧٢ ، والمستنير : ٥١٨ ، والإقناع : ٣٩١ .

(١) قوله تعالى : ﴿ أَيُّدَا كُنَّا تَرَابًا وَعَابَاؤُنَا أَنِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾ [النمل : ٦٧] .

الثاني : سورة « العنكبوت » <sup>(١)</sup> : وحكمها أَنَّ ابن عامر ونافعًا وابن كثير وحفصًا يجربون في الأوَّل ، ويستفهمون في الثاني ، وَأَنَّ الباقيين يستفهمون فيهما .

الثالث : سورة « الواقعة » <sup>(٢)</sup> وحكمها أَنَّ نافعًا والكسائي يستفهمان في الأوَّل ، ويجبران في الثاني ، وَأَنَّ الباقيين يستفهمون فيهما .

الرَّابع : سورة « التَّازِعَات » <sup>(٣)</sup> وحكمها أَنَّ نافعًا وابن عامر والكسائي يستفهمون في الأوَّل ، ويجربون في الثاني ، وَأَنَّ الباقيين يستفهمون فيهما .

وَأَمَّا السَّبْعَةُ <sup>(٤)</sup> الباقية ، فحكمها أَنَّ نافعًا والكسائي يستفهمان في الأوَّل ، ويجبران في الثاني ، وَأَنَّ ابن عامر يجرب في الأوَّل ، ويستفهم في الثاني ، وَأَنَّ الباقيين يستفهمون فيهما ، فتأمل ذلك ، فَإِنَّهُ ضَبْطٌ حَسَنٌ ، ثُمَّ أَخْبَرَ النَّاطِمُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ فِي الْإِسْتِفْهَامِ عَلَى أَصُولِهِمْ مِنْ تَحْقِيقِ الْهَمْزَتَيْنِ ، وَتَسْهِيلِ / الثانية ، والمدِّ بين الهمزتين والقصر على ما عُرف في الأصول <sup>(١)</sup> ، فمن مذهبه تحقيق الهمزتين وهم ابن عامر والكوفيون حَقَّقَهُمَا هُنَا ، وَمَنْ مَذْهَبُهُ تَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ سَهَّلَهَا وَهِيَ الْبَاقُونَ : أَبُو عَمْرٍو وَالْحَرِمِيَانُ ، وَمَنْ مَذْهَبُهُ الْمَدُّ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ سَوَاءً كَانَتِ الثَّانِيَةُ مُحَقَّقَةً ، أَوْ مُحَقَّفَةً مَدَّ هُنَا ، وَهِيَ أَبُو عَمْرٍو وَقَالُونَ وَهْشَامٌ <sup>(٢)</sup> ، وَقَدْ رَمَزَ لَهُمْ هُنَا بِقَوْلِهِ

(١) قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ ﴾ ﴿ أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرَّجَالَ ﴾ [ العنكبوت : ٢٨ ، ٢٩ ] .

(٢) قوله تعالى : ﴿ أَيُّدًا مِثْنًا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَيُّدًا لَمْبُعُوثُونَ ﴾ [ الواقعة : ٤٧ ] .

(٣) قوله تعالى : ﴿ أَيُّدًا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴾ [ التَّازِعَات : ١٠ ] ، و ﴿ أَيُّدًا كُنَّا عِظَامًا نَخْرَةً ﴾ [ التَّازِعَات : ١١ ]

(٤) موضع في هذه السُّورَةِ : ( ٥ ) ، وموضعان في سورة الإسراء : ( ٤٩ ، ٩٨ ) ، وموضع في سورة المؤمنين :

( ٨٢ ) ، وموضع في سورة السَّجْدَةِ : ( ١٠ ) ، وموضعان في سورة الصَّافَّاتِ : ( ١٦ / ٥٣ ) .

(١) ينظر : العقد النَّضِيدُ ( ط ) : ٧٢١ . ٧١٨ / ٢ .

(٢) ينظر : تحصيل الهمزتين : ٧٩ ، وغاية الاختصار : ٢٣٣ / ١ . ٢٣٤ .



: « **وَأَمْدُدْ لَوْأ حَافِظٍ بَلَا** » ظاهر عبارة المصنّف أنّه ليس عن هشام في المدّ هنا خلافٌ بخلاف ما تقدّم عنه في باب الهمزتين من كلمة<sup>(١)</sup> ، فإنّ هناك عنه خلافًا ، وقد فهم هذا الظاهر أبو شامة ، فقال<sup>(٢)</sup> : « وإِنَّمَا اعتنى ببيان ذلك ، ولم يكتفِ بما تقدّم في باب الهمزتين من كلمتين إعلامًا بأنّ هشامًا يمدُّ هنا بغير خلافٍ عنه بخلاف ما تقدّم في الباب المذكور ، وقد ذُكر لهشام فيه سبعة مواضع<sup>(٣)</sup> لا خُلف عنه في مدّها ، فهذا الباب كذلك « انتهى . ويمكن أن يُقال : ترك النَّاطِم ذكر الخلاف عن هشام هنا اتّكالا على ما فهم من باب الهمزتين من كلمة ؛ لأنّه لم يذكر هنا إلاّ مجرّد التّنبية على الأصول المتقدّمة مجملة ، وتفصيلها مأخوذة من بابها ، وقد فهم هذا التّأويل أبو عبد الله ، فقال<sup>(٤)</sup> : « ثُمَّ أمر بالمدّ لهشام وأبي عمرو وقالون ، وما قبله مغنٍ عنه ، كما أنّ ما قبله في الأصول مغنٍ عمّا قبله » . وذكر ذلك على جهة التأكيد ، ولم يذكر لهشام إلاّ المدّ اعتمادًا على معرفة الوجه الآخر من الأصول .

والوجه في الإتيان بالاستفهام مرّتين المبالغة في الإنكار<sup>(١)</sup> ، فإنّه لما أتى به في الجملة الأولى كرّره توكيدًا ، وفي الإتيان به مرّة واحدة حصول المراد ؛ لأنّ كلاً من الجملتين مرتبطة بالأخرى ، فإذا حصل الإنكار في إحداها حصل في الأخرى لارتباطهما .

(١) العقد النّضيد ( ط ) : ٧١٨/٢ . ٧١٩ .

(٢) إبراز المعاني : ٢٨٨/٣ .

(٣) وهي : في الأعراف : ٨١ ، ١١٣ : ﴿ **إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ** ﴾ ، ﴿ **إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا** ﴾ ، وفي مريم : ٦٦ : ﴿ **أَيُّدَا مَا مِتُّ** ﴾ ، وفي الشعراء : ٤١ : ﴿ **إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا** ﴾ ، وفي الصّافات : ٥٢ ، ٨٦ : ﴿ **أَنْتَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ** ﴾ ، ﴿ **أَنْفِكَآ إِلَهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ** ﴾ ، وفي فصلت : ٩ : ﴿ **أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ** ﴾ .

(٤) اللآلئ الفريدة : ٦١/٣ .

(١) ينظر : الكشف : ٢١/٢ ، وشرح الهداية : ٥٥٨ .

والوجه في المخالفة بينهما في بعض المواضع اتّباع الأثر<sup>(١)</sup> .

والوجه فيمن قرأ بنونين في النَّمْل<sup>(٢)</sup> الإتيان بأنَّ مشدّدة ناصبة لـ « نا » من غير حذفٍ ، وفيمن قرأ بنونٍ واحدةٍ مُشدّدةٍ أَنَّهُ حَقَّفَ « إِنَّ » وأتى بعدها بـ ( نا ) ، وهذا هو المختار ؛ أعني أَنَّ المحذوف « النُّون » المتوسّطة ؛ لأنَّ تخفيف « إِنَّ » معهودٌ ، ولو ادعى حذف التَّالية ؛ لأدّى إلى حذف بعض ضمير ، وهو على حرفين ، وفيه إجحافٌ<sup>(٣)</sup> ، وجعل أبو شامة<sup>(٤)</sup> أَنَّ القراءة بالاستفهام في المواضع المذكورة هي الأصل ، وهو استفهام الإنكار والتعجب .



**قوله :** ( وَعَمَّ ) فاعله ضمير يعود على الإخبار ، و ( رِضَى ) إمّا حال ، أو تمييز ، أي : عمَّ الإخبار ذا رِضَى ، أو عمَّ رِضَى الإخبار ، و ( فِي النَّازِعَاتِ ) متعلّق بـ ( عمَّ ) .

**قوله :** ( وَهَمْ ) مبتدأ ؛ أي : ومن استفهم فاجتمع في قراءته همزتان كائنون على أصولهم الممهّدة .

**قوله :** ( لَوْأ ) مفعول « امْدُدْ » ، و ( لَوْأ ) ممدود قصره ضرورةً ، وكنى بـ ( مَدَّ اللّوا )

(١) ينظر : اللآلئ الفريدة : ٦٢/٣ .

وقال السّخاوي : « ومن لم يجمع بينهما ؛ استغنى بالاستفهام مرّةً ، ولا فرق بين الخبر في الأوّل والاستفهام في الثّاني ، وعكس ذلك ؛ لأنّ الدلالة واحدة » . فتح الوصيد : ١٠٣٣/٣ .

(٢) ينظر : الحجّة لابن خالويه : ١٦١ ، والدرّة الفريدة : ٨٩٢/٢ ، واللآلئ الفريدة : ٦٢/٣ .

(٣) قال الحمذاني : « بدلالة قولهم : إنّ زيدًا قائمٌ ، ولا يجوز أن تكون المحذوفة هي الثّالثة ؛ لأنّها علامة الضّمير ، وعلامة الضّمير لا تُحذف ، وإذا كان كذلك ثبت أنّ المحذوفة هي الوسطى » . الدرّة الفريدة : ٨٩٢/٢ .

(٤) إبراز المعاني : ٢٨٨/٣ .

وهو نشره عن الأمر بإظهار هذه القراءة وإشاعتها ؛ لأنَّ « اللِّوَا » وهو العَلَمُ إذا مُدَّ انتشر وظهر بعد طيِّه ، ولذلك أضافه إلى « الحافظ » .

**قوله :** ( **بَلَا** ) جملة فعلية / صفة لحافظ ، و « **بَلَا** » بمعنى : اختبر <sup>(١)</sup> ؛ أي : انتشر علم قارئ حافظٍ خبَّرَ الأمور وجَرَّبَهَا ، وتكلَّم أبو شامة على العامل في « إذا » ، فقال <sup>(٢)</sup> : « والعامل في « إذا » من قوله ( **إِذَا كُنَّا** ) في أوَّل المواضع التسعة <sup>(٣)</sup> ، وثاني النَّازعات فعل مضمر يدلُّ عليه ما بعده في الأوَّل ، وما قبله في الثَّاني تقديره : أنبُعث إذا كُنَّا تُرَابًا ؟ . أنرُدُّ إذا كُنَّا عظامًا نخرة ؟ ومن قرأ بالإخبار في ثاني « النَّازعات » جاز أن يتعلَّق « إذا » بما قبله وهو « لمردودون » ، وأمَّا الإخبار في باقي المواضع فلفظه : « **إِنَّا** » ولا يعمل ما بعد « **إِنَّا** » فيما قبلها ، كما لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله « انتهى . وهذا قد أتقنته في موضعه في **الدَّرِّ المصون** <sup>(٤)</sup> ولله الحمد .

### [٧٩٤] وَهَادٍ وَوَالٍ قِفِّ وَوَأَقٍ بِيَانِهِ ❁ وَبَاقٍ دَنَا هَلْ يَسْتَوِي صُحْبَةً

أمر بالوقف بالياء على هذه الكلم الأربع لمن رمز له بالدَّال من ( **دَنَا** ) وهو ابن كثير ، فتعيَّن لغيره الوقف بدونها سواء وجدت هذه الكلم في هذه السُّورة أم غيرها ، نحو : ﴿ **وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ** ﴾ <sup>(١)</sup> ﴿ **وَمَنْ يُضِلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ** ﴾ <sup>(٢)</sup> ﴿ **مِنْ دُونِهِ مَنْ** ﴾

(١) قال الجوهري : « **بَلَوْتُهُ بَلَوًا** : جرَّته واختبرته ، وبلاه الله بلاءً حسنًا ، وابتلاه : اختبره ، قال : والبلاء : الاختبار ، ويكون في الخير والشر » .

الصَّحاح : [ بلا ] ٢٢٨٥/٦ ، وينظر : اللسان : [ بلا ] ٨٤ . ٨٣/١٤ .

(٢) إبراز المعاني : ٢٨٩/٣ .

(٣) في الأصل : التسع ، والصَّواب ما أثبتته .

(٤) الدَّرِّ المصون : ٣٦٧/٧ .

(٥) الرِّعد : ٧ .